



متابعات

■ احمد النمري

في الاستثمار والنمو والنتائج

لوحظ مؤخراً تركيز معظم مسؤولي واجهزة الاستثمار على تكرار المطالبة باجراء تعديلات جديدة او اضافة حوافز وتسهيلات اضافية تحت شعار ” جذب الاستثمار والمستثمرين “، ولمنع هروبهم او خروجهم الى اقطار اخرى توفر ” بيئة حاضنة للاستثمار افضل فيما توازي مع ذلك مطالب متكررة من معظم المستثمرين لمزيد من المزايا والمكاسب والتسهيلات، وكأن الاستثمار والنمو والتنمية لا تتحقق الا بالحوافز والحوافز فقط، وهكذا ركزت الادارات الاقتصادية الاردنية الاخيرة جهدها على هذا الجانب بدلا من التركيز على الادارة العلمية للاقتصاد ومن تخصيص الموارد النادرة لافضل حاجات تطور ونمو الاقتصاد الوطني وتوازنه وتكافؤ توزيعه .

وكان التخطيط المدروس والشمولي لكافة جوانب نشاط الاقتصاد الوطني، سواء من خلال خطط ثلاثية او خمسية او سباعية، شرط هام لنجاح الادخار والاستثمار وتطوير وتنمية الاقتصاد وسلامة تداعياته الاجتماعية، والى درجة افضل نسبيا، يتوازي مع سلامة النهج التخطيطي واهدافه، ومع الاسف فان التوجهات والسياسات الاقتصادية الاخيرة المفرطة في ليبراليتها وفتلتها تخلت عن ذلك تقريبا لصالح توجهات ونشاطات عشوائية في العديد من الحالات، وساهم في حدوثها طريقة تشكيل الحكومات وقصر مدة ولايتها، وتدني مستوى أدائها الموضوعي تبعاً لذلك، وضعف واضعاف دور مجلس النواب التشريعي والرقابي من خلال قانون الصوت الواحد المجزوء وغير الديمقراطي .

وخلافا لما يعتقد البعض من اعضاء الفرق الاقتصادية بان جهود او شعارات تحفيز وتشجيع الاستثمار وجذبه امر جديد الا ان ذلك بدأ الحديث به وترجمته الى انظمة وقوانين محفزة للاستثمار سواء المحلي منه او الخارجي منذ اواسط الخمسينات وتسلسل بعد ذلك .

ففي سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم (٢٨) لتشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في البلاد، ثم صدر في سنة ١٩٦٧ ” قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) ليتبعه القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٠ والذي جرى تعديله بموجب القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧٣، وبعد ذلك صدر قانون ” تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧، ثم القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ والعديد من الانظمة التنفيذية والتعديلات اللاحقة الى جانب اصدار القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٣ بعنوان ” قانون ترويج الاستثمار ” اما موضوع ” النافذة الاستثمارية ” فقد بدأ الحديث عن اهميتها منذ عقدين ولم يتوقف حتى الآن وبدون حصاد واضح !!

الانظمة والقوانين الاستثمارية السابقة، وايضا النافذة الاستثمارية، تضمنت الكثير مما يسمى ” بحوافز الاعفاءات الضريبية “ والى درجة الافراط، الى جانب تيسيرات وتسهيلات اجرائية، والحاح على تقصير مدة اعتماد المشروع الاستثماري، وحملة مركزة على البيروقراطية التي اتهمت في كثير من الحالات ” بوضع عقبات امام الاستثمار والمستثمرين “ اذا تأخرت قليلا او ان المشروع يتضمن مخاطر يجب تقييمها وتجنب آثارها السلبية قبل ترخيصه .

الواقع انه لم يكن هناك ضرورة موضوعية لاصدار السلسلة السابقة الطويلة من قوانين تشجيع الاستثمار وتسهيل وتنشيط اجراءاتها كما

توفير المدخرات ومتابعة استخدامها او استثمارها في تكوينات بنوية جديدة او / وفي تعزيز وتطوير قوى انتاجية ونشاطات خدمية قائمة، يعتبر المقدمة الضرورية والشرط الاساسي لاستمرار تعميق وتعزيز النمو / التنمية والتقدم الاقتصادي وصولاً الى مستوى الكفاية الذاتية او اكثر منها، ولعلاقات اقتصادية ومالية ونقدية خارجية أكثر توازناً .

واذا كان من البديهي ادارة وطنية لأي اقتصاد ان يكون الاستناد الاستثماري معتمداً بداية على ما يمكن ايجاده من مدخرات محلية، فان ذلك لا يعني غض النظر او الامتناع عن قبول او تشجيع اي فوائض مالية خارجية للاستخدام المتكافئ في حالة وجود ” فجوة مالية “ او وجود امكانيات تنموية او حاجات خدمية لا تكفي المدخرات الوطنية لاستيعابها وتمويلها .

أهمية ومحورية توليد المدخرات وضرورة تسييرها في قنوات اثمانية وخدمية مدروسة ومتوازنة، ويمكن ان تكون الافضل ضمن خيارات نشاط متعددة، لا خلاف حولها وحول حتميتها الاقتصادية في اطار ادارة علمية شمولية اقتصادية متوازنة في مكوناتها واقرب ما تكون الى العدالة الاجتماعية في توزيع مكاسبها وانجازاتها .

في حقبة خمسينات القرن الماضي اندفعت مجموعة من المدخرين الاردنيين الاقرب الى شريحة الرأسمالية الوطنية، الى اقامة عدد من المشاريع الاقتصادية الاساسية، في الانتاج كما في عالم المال والخدمات، ومن ذلك اقامة مصنع للاسمنت وتأسيس شركة مصفاة البترول، والفوسفات الى جانب اكثر من بنك اردني جديد، وكان للحكومة دور اساس في ذلك من خلال اقدامها على المشاركة فيها، وبنسبة كبيرة من رؤوس اموالها .

ارقام ووقائع اقتصادية

(١) في الاقتصاد الاردني

بدلاً من انفراجها تتجه الصعوبات والازمات الى الاشتداد والتعمق في معظم واهم فروع ومفاصل الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في الساحة الاردنية، في واقع واتجاهات النمو والتنمية، كما في تراجع كميات الانتاج الصناعي والزراعي، وفي تفاقم العجزين، العجز في الموازنة، والعجز في تجارة الاردن الخارجية، في القطاع العقاري كما في تجارة السيارات والاختناقات المرورية، وفي ازدياد الفجوة بين ايرادات الفرد والاسرة وبين نفقاتها فيما اصبحت المنظومة الضريبية في اسوأ اختلالاتها بعد اصدار قانون ضريبة الدخل (المؤقت) الجديد، وزيادة عبء وثقل ضريبة المبيعات وابتداء ضريبة البنزين، ثم اشتداد حدة التفاوت في الدخل والثروات والتناقضات الطبقة الاجتماعية .

أ- نعم لحماية الصناعة الوطنية

نقف الى جانب القرار الخاص برفض رسم جمركي على مستوردات السيراميك بمبلغ (٧٥) قرشا للتر المتر المربع الواحد، كخطوة لحماية صناعته المحلية، ونرى ضرورة التوسع في توفير حماية مماثلة لمنتجات صناعية أردنية اخرى يستحيل بدون ذلك ان تكون قادرة على منافسة منتجات اجنبية مماثلة .

ب- اعادة احياء بنك الانماء الصناعي

بدون اي مبرر موضوعي، ورغم اهميته البالغة في دعم الجانب التنموي في انشاء صناعات جديدة وتوسيع وتطوير القائم منها منذ سنة ١٩٦٥، جرى، وبما يقترب من الصمت، شطب بنك الانماء الصناعي من الوجود، واحلال بنك استثماري مكانه، وبملكية غير أردنية لاكثر من (٥٠٪) من رأسماله .

لا اعتراض على تأسيس البنك الجديد ، ولكن ليس على انقراض بنك صناعي أردني محوري بدأت معظم الفعاليات الصناعية تعاني من غيابها، وتطالب بضرورة احيائه وعودته .

ج- المياه والزراعة في أزمة

وضع المياه في الاردن، ولكافة الاستعمالات السكنية والزراعية والصناعية ليس مريحاً، بل يمكن وصفها بالازمة التي من اسبابها الجفاف المتكرر، والنسبة العالية من فاقد المياه بسبب

عدم دقة الشبكة او الاعداء عليها او عدم عدالة توزيعها كما يتحمل ” الكيان الصهيوني ”

مسؤولية كبرى فيها بعد قيامه بتحويل معظم مياه نهر الاردن وروافده الى مستوطناته .

الى جانب ما تقدم تبين مؤخراً، او اكتشف مؤخراً سوء ادارة وشبهات فساد في اغلاق بعض الآبار في محافظة الزرقاء بحجة تلوثها فيما يعتقد ان ذلك تم لمصلحة احواله عطاء على احدى شركات تنقية وتحلية المياه، المطلوب سرعة التحقق من الامر وخشية ان يكون السبب هكذا في محافظات جرش والشمال وغيرها .

د- اضطراب في امدادات الغاز المصري

خلافا لما تم الاتفاق عليه في اتفاقية رسمية بين الاردن ومصر لم تقم الشقيقة بضخ الكميات المتفق عليها من الغاز بالكامل بل على ٦٥٪ منها فقط الامر الذي كان له تداعيات اقتصادية سلبية وخاصة فيما يتصل بكلفة ” توليد الكهرباء “، وايضا امتعت مصر عن تزويد الاردن بكميات من الغاز لاغراض صناعية علماً بأنه كان هناك تفاهم مبدئي على ذلك كما كان لهذا الامتناع خسائر اقتصادية كبيرة لصناعات اردنية جديدة صممت وأقيمت على أساس استخدام الغاز كطاقة متحركة .

المؤسف ان الموقف الاردني يتسم بالضعف في هذه المسألة، كما لم نلاحظ تحركاً جدياً لشراء الغاز من مصادر اخرى قريبة وربما بكلفة اقل .

هـ- مشاركة في خصخصة السمر الكهربية

بعد أن زحفت مدحلة ” الخصخصة . البيع “ الى معظم مرتكزات ومرافق القطاع العام الاقتصادية لم يجد منظري اقتصاد السوق الرأسمالي الليبرالي شيئاً يبيعه سوى التوجه الى شركة السمر لتوليد الكهرباء لهذا الغرض، المفارقة ان هذا التوجه يتم رغم ان هذه الشركة العامة مثقلة بقروض بديون من (٣) مؤسسات تمويل عربية بقيمة بلغت (١٦٨) مليون دولار، فيما تسعى الى الحصول على قرض جديد بقيمة (١٥٠) مليون دينار كقالة الحكومة ومشاركة الضمان الاجتماعي، فيما ينتظر تقديم قرض ثالث من خلال وزارة التخطيط، فلماذا الخصخصة وما هي جدواها

ومبرراتها في هكذا ظروف، بل لماذا يجري بيع كافة مؤسسات توليد وتوزيع الكهرباء !!!

و- الصادرات الى منطقة التجارة العربية

مع وبعد استكمال تطبيق وتنفيذ كافة الشروط المسبقة للتجارة العربية البينية التي تضمنتها اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى، اتجهت كمية وقيمة الصادرات الاردنية اليها في خط بياني متصاعد، ولترتفع من (٧٤٨) مليون دينار خلال الاشهر الخمسة الاولى من سنة ٢٠٠٩ الى (٨٧٢) مليون دينار في نفس الفترة من هذا العام ٢٠١٠، وبنسبة زيادة (١٦،٦٪) وتشكل (٥١٪) من صادرات الاردن الكلية .

ز- هبوط الحركة في ميناء الحاويات

تحدثت اوساط تجارية عن حدوث انخفاض ملموس في نشاط ميناء الحاويات في الشهر الاخير وقد عزا هؤلاء ذلك الى ما قامت به الشركة من زيادة في الرسوم بنسبة ٥٪، وتمكن العديد من المستوردين من استيراد بضائعهم بكلفة اقل من خلال معابر وموانئ اخرى، فيما ظهر ان تفتت هيكلي ونشاط الميناء وتكليف ادارة او تمكين ملكية اجنبية للشركات المستهدفة شكل خطوة كبيرة الى الوراء .

ح- مخاطر كامنة في قانون المالكين

مع اقتراب بدء تنفيذ القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٩ الخاص بالمالكين والمستأجرين تكثفت الاصوات المنتقدة لهذا القانون، ومخاطره المتعددة والتي يقف على رأسها شطب تدريجي خلال (٤) سنوات لحماية المستأجر للعقار التجاري والسكني وليصبح الشطب كاملاً في نهاية الفترة فيما كانت العدالة والتوازن تتطلب ابقاء الحماية للمستأجر مع النص على امكانية زيادة الايجار سنويا بنسبة التضخم الرسمية المعلنة .

ط- أزمة في قطاع الشاحنات

يعاني قطاع النقل بالشاحنات صعوبات متزايدة يتركز معظمها في وجود ما يقارب (١٤) الف شاحنة تنشط في السوق الاردني، فيما يعتبر ما يقارب (٦٠٠٠) ستة آلاف منها فانصا عن الحاجة، وبعضها تم استهلاك قدراته التشغيلية، وفي اجواء وظروف الغاء

نظام الدور، وانخفاض اجور الشحن وخاصة بالنسبة للشاحنات المملوكة للأفراد .

ي- افراط في مكافأة مجلس تأمينات الضمان

ينص على صرف مكافأة شهرية مستمرة (أو الاصح راتب شهري) بقيمة (١٠٠٠) الف دينار للاعضاء المعينين في مجلس تأمينات الضمان الافراط او المفارقة يتمثل ايضا في ان (٣) ثلاثة من اعضاء هذا المجلس هم اعضاء في مجلس الادارة العام للضمان، ويتقاضون ايضاً مكافأة (راتياً) شهريا بنصف القيمة ايضاً، المفارقة ايضاً ان ” مجلس تأمينات الضمان “ يشكل اضافة كمية وليست نوعية ولا ضرورة او حاجة ادارية ملحة له، وقد ادرج النص عليه في متن قانون الضمان الاجتماعي (المؤقت) وغير الدستوري .

(٢) في الاقتصادات العربية والدولية

أ- في الاقتصاد السعودي

توقفت شركة سما للطيران (خاصة) عن تشغيل كافة خطوطها انعكاساً لتأزم وضعها المالي .

نسبة التضخم (الغلاء) السعودية استمرت في الارتفاع لتصل الى (٥،٣٪) .

ب- في الاقتصاد الكويتي

تم اعتماد مبلغ (٣٥) مليار دولار في الموازنة الكويتية الجديدة مخصصة لتحسين وتوسيع وتطوير قطاعها النفطي بكافة فروعها .

ج- في اقتصاد دبي

يبدو مما نشر في الصحافة الخليجية والاوربية مؤخراً ان شركة دبي العالمية تتجه الى تصفية العديد من شركاتها التابعة وموجوداتها لجمع مبلغ (١٩،٤) مليار دولار يمكنها من الوفاء بسداد ديونها، وكخيار بديل لاعادة جدولة هذه الديونية بالاتفاق مع الجهات الدائنة.

د- في الاقتصاد السوري

تنتهي سوريا في القريب العاجل لمنح ترخيص جديد لشركة اتصالات خلوية ثالثة.

هـ- في الاقتصاد المصري

منحت الحكومة المصرية (١٢) اثنا عشر ترخيصاً لتأسيس مصانع جديدة للاسمنت فيما يتحدث المدافعون عن نقاء البيئة عن

مخاطر بيئية لها .

و- في الاقتصاد الرأسمالي الاميركي

تتزايد الشكوك حول تعال في النشاط الاقتصادي الاميركي او حول خروجه من ازمة انكماشه في ضوء استمرار نسبة البطالة عند رقمها العالي البالغ (٩،٥٪)، والعجزين الكبيرين في الموازنة (١،٣) تريليون دولار وفي تجاوزت (١٣) تريليون دولار وهبوط مبيعات المنازل الجديدة في شهر تموز سنة ٢٠١٠ الى ادنى مستوى لها منذ سنة ١٩٦٣، وانعكاس ما تقدم على تدهور ملموس في بورصات وول ستريت .

ز- في الاقتصاد الرأسمالي الالمانى

تستمر الشكوك حول انتعاش الاقتصاد الالمانى اذ مقابل تحقق نسبة نمو (٢،٢٪) خلال الربع الثاني من سنة ٢٠١٠، وتنامي الصادرات بنسبة (١٠٪) فان العجز في الموازنة السنوية لا يزال عالياً وفي نطاق الخط الاحمر عند (٦٠) مليار يورو، وفي ظروف تراجع مبيعات السيارات محلياً بنسبة (٢٩٪) خلال الاشهر السبعة الاولى من هذا العام .

ح- في الاقتصادات الناشئة

(١) الاقتصاد الصيني

تستمر انطلاقة الاقتصاد على عدة محاور بداية من نسبة نمو سنوية (١٠٪)، وفائض في الموازنة بنسبة (٢،٧٪)، واحتياطي للعملات الاجنبية بما يقارب (٢) تريليون دولار .

وايضاً تتسع وتيرة علاقاتها مع اقتصاديات ناشئة اخرى، ومنها تقارب مع جنوب افريقيا، واتفاقية مع تايبوان (رغم التحفظ السياسي عليها) واستمرار زخم علاقاتها التجارية والسياسية مع ايران .

(٢) تعاون برازيلي تشيلي

في اجواء وظروف الصعوبات التي تواجه العديد من شركات الطيران الدولية اتفقت الحكومتان البرازيلية والتشيلية على ضرورة دمج شركتي طيران البلدين في اسرع وقت ممكن للاستفادة من الوفورات الاقتصادية التي تترتب على الحجم المؤسسي الاكبر للشركة الناجمة عن الدمج .